ما بعد الانتخابات... معركة العراق الحقيقية

ميغان اوسوليفان

صحيفة واشنطن بوست

7 مارس 2010

After Iraq's Election, the Real Fight

By Meghan L. O'Sullivan

Washington Post *Newspaper*

ترجمة: علي الحارس

ميغان اوسوليفان

- كبيرة باحثين في مركز الشؤون الخارجية (CFR).
- أستاذة الشؤون العالمية في كلية جون كينيدي، جامعة هارفارد.
- المساعدة الخاصة للرئيس جورج بوش الابن، ونائبة مستشار الأمن القومي لشؤون العراق وأفغانستان (2005-2007).
- كبيرة مشرفي قسم التخطيط الاستراتيجي وشؤون جنوب غرب آسيا في مستشارية الأمن القومي (2004-2005).
- مساعدة مدير سلطة التحالف المؤقتة في العراق (2003-2004).
- دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة اوكسفورد.

لا أزال أتذكر تلك الليلة حينما كنت أتنقل جيئة وذهابا ما بين مكتبي في (مستشارية الأمن القومي) وبين مكتب فريق متابعة الانتخابات في وزارة الخارجية. كان ذلك بتاريخ 30 يناير 2005، حيث كان العراق يشهد أول انتخابات ذات مصداقية منذ عقود، وكان من واجبي أن أقدم ملخصا عن الوضع إلى الرئيس جورج بوش خلال ساعات قليلة. وعندما طلع الصباح، ذهبت إلى المكتبة في محل إقامته لأصف له كيف أن مشاعر القلق الأولى التي انتابتنا برؤية الرئيس العراقي السابق غازي الياور يشارك بصوته في مكتب انتخابي موحش في بغداد قد تحولت إلى مشاعر بهجة عندما رأينا المزيد والمزيد من العراقيين يملؤون الشوارع ليتوجهوا إلى صناديق الاقتراع.

لكن البهجة تحولت سريعا إلى انزعاج؛ فلم يكن إلا القليل منا يتوقع ما أصاب عملية تشكيل الحكومة العراقية من بطء وعقبات، وبعد انتهاء تلك الانتخابات ومثيلتها التي تلتها في ديسمبر من نفس العام، حلت فترة خمد فيها العنف وشهدت خلافات كثيفة بين

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل © www.iraqfuture.net

الأحزاب وداخلها حول طبيعة وتركيب الحكومة. وفي عام 2006 أدى الفراغ السياسي إلى نشوء فراغ أمني، وعندما أدت الحكومة الجديدة اليمين القانونية واجهت وضعا تفاقم فيه العنف وغاب فيه الاستقرار على نحو يفوق ما شهدته الساحة العراقية سابقا.

إن العراق اليوم يقف بأقدام أكثر ثباتا من قبل، ومع ذلك فإننا نشهد مرة أخرى بعد الانتخابات النيابية الأخيرة أن البلاد تنتظرها مفاوضات طويلة لتحديد الأطراف التي ستتقاسم السلطة في الحكومة الجديدة، وهي معركة من شأنها أن تتسبب بالمعاناة للمؤسسات السياسية العراقية الفتية وتعقد خطط الانسحاب الأمريكي. وبالرغم من أن تشكيل الحكومة شأن عراقي بحت، فإن للولايات المتحدة مصالح واضحة في أن تكون تلك الحكومة ذات طابع معين؛ وذلك لأنها ستشرف على انسحاب القوات الأمريكية في نهاية عام 2011، كما ستقرر طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الأعوام التالية للانسحاب. وسواء شئنا أم أبينا، سيكون للحكومة العراقية الجديدة سلطة تحديد الدور العراقي في أية مواجهة محتملة بين المجتمع الدولي والجار الإيراني.

هنالك عدة أسباب تدفع للاعتقاد بأن تشكيل الحكومة سيأخذ المزيد من الوقت؛ وأول هذه الأسباب التطور الإيجابي الذي حدث مؤخرا، وتمثل في الطبيعة المتغيرة للأحزاب السياسية العراقية؛ إذ تشظى الحزبان المسيطران على الشيعة والكرد. كما أن العراقي الذي لا يزال يرغب بالتصويت لمن يماثله طائفيا أو عرقيا أصبح لديه أكثر من خيار حقيقي واحد في ورقة الاقتراع. وهذه المرونة الجديدة تبشر بنشوء سياسة غير طائفية. وتوزعت أصوات المقترعين على عدد من الأحزاب يرغب كل منها في أن يرشح اسما مختلفا لمنصب رئيس الوزراء.

أما العامل الثاني، وهو أكثر تسببا بالمشاكل، فيتمثل في القواعد المختلفة لتشكيل الحكومة الجديدة. وأنا أتذكر كيف أني صدمت، وأنا أساعد العراقيين على كتابة الدستور الانتقالي عام 2004 باعتباري مستشارا سياسيا في سلطة الائتلاف المؤقتة، بإصرار

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

ما بعد الانتخابات... معركة العراق الحقيقية

العراقيين على معارضة ذكر أي إشارة إلى تخصيص مناصب معينة للمكونات الطائفية أو العرقية؛ وعوضا عن ذلك تم إدراج بنود احتياطية انتقالية تنص على انتخاب مجلس رئاسي ثلاثي بأغلبية الثلثين في مجلس النواب. وأدى هذا الإجراء إلى منح امتيازات للأقليات وتنصيب قادة أكثر اعتدالا. أما على المستوى العملي، فكان مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء ضمن صفقة واحدة بعد مفاوضات معقدة اشتركت فيها أحزاب سياسية متعددة. لقد كان هذا الإجراء الاحترازي يعبر عن طريقة العراقيين في ضمان تمثيل كافة المجموعات الرئيسية دون تحميل الدستور عبء آليات السياسة الطائفية والعرقية. لكن الدستور ينص أيضا على أن هذه الإجراءات الاحترازية الانتقالية تنتهي مع نهاية اليوم الانتخابي، أي أن الدولة المقبلة ستكون ذات رئيس جمهورية واحد لا يتطلب تنصيبه إلا أغلبية برلمانية. وهذا يعني، على المستوى النظري، تسهيل تشكيل الدولة المقبلة بوتيرة أسرع. أما على مستوى الواقع فليس هنالك إجماع من قادة العراقيين على انتفاء الحاجة إلى الإجراءات الاحترازية السابقة. وقد لا ترتاح الأقليات إلى السماح للأغلبية بالحكم دون ضمانات دستورية تجعلها مشاركة في السلطة.

لم تتضح بعد الكيفية التي سيتعامل العراق وفقها مع مثل تلك الآراء المتفرقة؛ فالعراقيون لديهم تاريخ طويل من التمييز بين «المتطلبات القانونية» و«المتطلبات السياسية». وكنت أنا وزملائي في بغداد ممن أصيبوا بالإحباط في نهاية عام 2008 عندما اندلع جدل كبير بين العراقيين حول عدد الأصوات البرلمانية اللازمة لتمرير اتفاق وضع القوات بين العراق وأمريكا، إذ كان الدستور ينص بصراحة على الحاجة إلى الأغلبية البسيطة. ومع ذلك اعتقد الكثير من السياسيين بالضرورة السياسية لتوفر عدد أكبر بكثير من أصوات البرلمان. وهكذا كان للقواعد المبهمة، وكما هو حالها اليوم، دور في نشوء جو من الالتباس وفتح المجال أمام المخربين وتهيئة الأرض لتدخل دول الجوار.

لقد أظهر العراقيون قدرة فائقة على حل المشكلات السياسية العالقة. ولا أشك أبدا في أن من يتفحص جيوب السياسيين ودفاترهم والنقاشات التي تدور في دواوينهم

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

ما بعد الانتخابات... معركة العراق الحقيقية

سيكتشف أن حسابات وإغراءات معقدة تطبخ حاليا على نار الأحزاب العراقية، وما نتائج الانتخابات إلا القطعة الأخيرة في لغز عظيم العواقب.

عندما كان الرئيس جورج بوش يمارس صلاحياته في البيت الأبيض، وضعنا على مكتبه العشرات والعشرات من المذكرات التي تبقيه على اطلاع بمستجدات مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية عامي 2005 و2006، وحددنا فيها المصالح الأمريكية الأساسية وقدمنا المقترحات لكيفية التعامل الأمريكي مع الشأن العراقي. أما الآن فأتخيل أن فريق الرئيس اوباما يفعل الشيء ذاته، وبالرغم من أن عراق اليوم كامل السيادة وذو مشهد أمني مختلف كليا عن تلك الفترة، فإن واشنطن لا تزال تواجه أسئلة حساسة حول كيفية التصرف في المرحلة الحرجة القادمة.

بالنظر إلى الحساسية من التدخل الأمريكي، قد ينصح البعض باتباع أسلوب «عدم التدخل»، ولكن هذا الأسلوب تكتنفه صعوبة عند التطبيق لا تتطابق مع السهولة التي يبدو فيها لأول وهلة. وقد حاولنا تطبيقه من قبل عندما شكل العراقيون حكومة 2005 واكتشفوا أن البعض حاول استخدام الموقف الأمريكي لصالحه ضد معارضيه، وأية إشارة أو تعليق يصدر من الأمريكيين قد يساء تفسيره ويؤثر على المفاوضات الداخلية، ومن ذلك ما حدث مؤخرا، حيث تعرضت تعليقات صدرت من كبار المسؤولين الأمريكيين حول التأثير الإيراني على أحمد الجلبي إلى التشويه لتبرير الخروج المؤقت لأحد الأحزاب العراقية السنية الأساسية من حلبة التنافس الانتخابي.

بغض النظر عن الصعوبات التي تكتنف أسلوب «عدم التدخل»، فإن المصالح الأمريكية في طبيعة الحكومة المقبلة تسمح لها ببعض التدخل، والسؤال هنا: ما هو نوع هذا التدخل؟ وما هو مداه؟

تقول القاعدة الأولى التي تعلمتها أمريكا من تجربتها في العراق بضرورة عدم محاولة مساعدة أو إعاقة أشخاص بعينهم، وما حدث من إطالة أمد عملية تشكيل الحكومة عام

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

2006 كان ناتجا، في جزء منه على الأقل، من أن ترشيح القيادي الشيعي إبراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء تحول إلى حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران. وحينها لم أكن المسؤول الأمريكي الوحيد الذي جلس في دواوين العراقيين وحاجج في أن إعاقة ترشيحه سببها عجزه عن حشد الدعم الفعلي الواسع الذي ينص عليه الدستور العراقي، وسواء كنا محقين في حججنا القانونية أم لا، فقد فهم العراقيون ما بذلناه من جهود على أنها فيتو أمريكي ضد الجعفري.

كما ينبغي على الحكومة الأمريكية أيضا أن تحسم أمرها بشأن موقفها من احتمال تشكيل حكومة «وحدة وطنية» تتخطى ضوابط الدستور لتشمل كافة أطياف وأحزاب العراق الكبرى في الوزارات، وقد كان لواشنطن في ما سبق تأييد كبير لأمثال هذه الحكومات الشاملة، وشرب السياسيون العراقيون كمية كبيرة من الشاي وهم يستمعون إلى المسؤولين والدبلوماسيين الأمريكيين يوضحون لهم كيف أن خفض وتيرة العنف يحتاج إلى دليل فعلي يشير إلى احتمال تمتع الأقلية السنية بالنفوذ السياسي، وهو ما وافق عليه الكثير من هؤلاء السياسيين، فوافق البرلمان على الحكومة عام 2006 في مشهد يمثل وحدة وطنية بكافة معاييرها.

أما الآن فرئيس الوزراء نوري المالكي وغيره من السياسيين العراقيين يرون أن حكومات الوحدة الوطنية أصبحت من التاريخ، وأن من ينتصر في الانتخابات هو الذي يحق له الحكم، ومن يخسر فعليه أن يملأ مقاعد المعارضة. وتشير كافة الحسابات إلى أن من يطمح لتولي منصب رئيس وزراء العراق سيجد دواعي مقنعة تدفعه إلى توزيع بعض الحقائب الوزارية على كافة المكونات الطائفية والعرقية، ولكن من المعقول أيضا أن تتشكل حكومة من الشيعة والأكراد وحدهم دون تمثيل المكون السني. وعلى الرغم من أني أعتقد بأن العراق لا يحتاج إلى المزيد من حكومات الوحدة الوطنية التي تشمل كافة تنوعات الطيف العراقي ما دامت الأهمية الأولى يحوزها نشوء نظام سياسي ذي هوية واضحة، فإن الحكومة ينبغي

www.iraqfuture.net© كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل

عليها أن تكون ذات طبيعة شاملة. فالبنية السياسية العراقية لا تزال هشة إلى حد يجعل من الإقصاء السياسي الكامل لأي مكون أمرا ينذر بإشعال جذوة العنف.

يرتاح البعض هذه الأيام إلى القول بأن أمريكا لم يعد لها من نفوذ في العراق، ولكن الحقيقة أكثر غموضا من هذه الفكرة؛ فلا شك في أن النفوذ المالي تلاشى قبل أعوام عندما حلقت عائدات العراق من النفط. كما إن النفوذ العسكري كان من الصعب استثماره وذلك لأن التهديد بالانسحاب لم يكن له مصداقية إلا في أشد الظروف وأقساها. ومع ذلك، وبالرغم من أن دور أمريكا لم يعد مركزيا كما كان في السابق، يبقى لها نفوذها في العراق: فهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحظى باحترام كافة العراقيين تقريبا وإن كره البعض ذلك. فلا إيران ولا الأمم المتحدة ولا غيرهما يمتلك القدرة نفسها على جمع شمل العراقيين، وهذه القدرة ذات أهمية حاسمة عند الأزمات والوصول إلى طريق مسدود.

كذلك فإن الحكومة العراقية المقبلة ستكون راغبة بعلاقة جيدة مع واشنطن، وحتى لو لم يبق أي جندي مقاتل على أرض العراق عام 2012، فإن قوى الأمن العراقية سوف تتوجه ببصرها إلى الولايات المتحدة في مجالي التدريب والتسليح. وعلى نحو مشابه، تبشر اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعها البلدان بمستقبل من العلاقات المتينة التي تعود على الجانب العراقي بمنافع في مجالات التعليم والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم، وهي منافع يكاد يستحيل على أي رئيس قادم للحكومة أن يشيح بنظره عنها.

في 4 يناير 2006، وبعد أيام من الانتخابات العراقية الثانية، أعلن الرئيس بوش أن لواءين عسكريين أمريكيين سيغادران العراق إضافة إلى 20 ألف جندي آخرين مددت خدمتهم العسكرية بسبب الانتخابات، وعبر بعض المسؤولين الأمريكيين بوضوح عن أملهم في ذلك الوقت بأن يؤدي نجاح الانتخابات إلى استقرار أكبر، لكن ما تلا ذلك من مفاوضات لتشكيل الحكومة كان نذيرا باندلاع أقسى موجة عنف ضربت العراق منذ إسقاط صدام، وبينما أشاهد مجريات الانتخابات الحالية، وأسترجع في مخيلتي ما شعرت به من الفرح

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

ما بعد الانتخابات... معركة العراق الحقيقية

بعد مشاهدة أول المقبلين على التصويت، وأشعر بالاندهاش من صمود الشعب العراقي خلال السنين التي تلت، فإن مشاعري تنضبط عندما أتذكر أن المهمة الأكثر صعوبة لا تزال على الطريق.

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net